

مختلف يبلغا وما بينهما الاولي غايتهما مطلقا  
 اعي في الاحوال الثلاثة وهي حالة الرفع والنصب  
 والجر اهـ وشرط هذا الاعراب لزمتا وزا اسم  
 اشارة مضاف اليه مبني على السكون في محل جر والفتحة  
 محذوفة للتخفيف الساكنين والاعراب بدل من اسم  
 الاشارة او فتحت او عطف بيان لان المحل يبالف  
 واللام بعد الاشارة لا يكون الا كذا وان حرف مصدرية  
 ونصب ويضعفت فعل مضارع مبني على السكون  
 لاتصاله بتون النسوة في محل نصب وتون النسوة  
 نائب فاعل وان وما بعدها في تأويل مصدر خبر  
 مبتدأ وعقل لا للبا ان لا حرف عطف على مقدر  
 وليا جار ومجرور مضاف عليه وهو مجرور بكسرة  
 مقدره منع من ظهورها التمذر وكما اخبرنا ان  
 الكافي جازة لقول محذوف خبر كذا محذوف وجا  
 فعل ماض واخوفا على من توع بالواو واخو مضاف  
 واي مضاف اليه مجرور بيا واي مضاف والكاف  
 مضاف اليه في محل جر وذا منصوب على الحال ميت  
 فاعل واروا اخر واعتله مضاف اليه مجرور بكسرة  
 مقدره وتقدير البيت وشرط هذا الاعراب اضافة  
 لكل شي ظاهر او مضمرة اليها وذكر كقولك جا اخو  
 ايكل ذال اعتلال والمبني ان هذه الاسماء الستة الستة

بشرط

بشرط في اعرابها ان تكون مضافة وان تكون اضافتها  
 لغير ياء التثنية فسلم من كلامه شرطين ومبني  
 شرطان ان تكون مضافة وان تكون مضافة ويمكن  
 عليها من كلامه ايضا اما من المثال الذي مثل به  
 بعد بقوله كما اخبرنا ان لا يفتحه فيها مضافة  
 مضافة لغير ياء التثنية واما ما تقدم لان الغدير  
 في قوله يصنف راجع للاسم الستة المقدمة وهو  
 اي ذكرها ام ذكرها فيكون البعض ضم صراحة والبعض  
 ضمنا ان قلت ذاللم اشارة يشار به للتقريب  
 والاسما تقدم ذكرها على بقدر فيقولهم عوده ورجوعه  
 لقوله وقصرها من نقصت اسم لونه ويصير المعنى  
 وشرط هذا الاعراب وهو ان يضاف اليها فيقول  
 ايقام صارف له عن ذكره وكذا التمثيل بقوله كما  
 اخبرنا ان يضاف عن عوده كما ذكر قبيل ان  
 عليه على الاسماء وان دفع النظم المذكور ان قلت  
 اشرط الاضافة ضامع بالنسبة لذكره واذا قلت  
 لا للبا ضامع ايضا بالنسبة لها لانها مضافة للاضافة  
 الى اسم جنس فلا تنفك عن انما اشرطها في بيانها  
 تحصل حاصلها واطرافها للضمير شاذة ويار التثنية  
 ضمير واجيب بان اشرطه ذكر بالنسبة لغيرها  
 لاها في خارجة واشارة الى الايراد المذكور اخر